euromesco
دراسة السياسة

رقم 26

تقييم إمكانات خلق فرص عمل للاقتصاد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

فيليب أدير
(المنسق)
فلاديمير هلسني
كريم شرابي روساندلر
مريم عمراني

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عملية خلق فرص العمل وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، وهي قضية لم يتم تناولها حتى الآن وتستحق النظر فيها لثلاثة أسباب رئيسية: (1) الاقتصاد غير الرسمي متدن من حيث القيمة المضافة والإيرادات المالية والحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين؛ ومن ثم، فإن إضفاء الطابع الرسمي سيعمل على تصميم دائرة فاضلة؛ (2) هناك إمكانات غير مستغلة في القوى العاملة فيما يتعلق بالشباب الذين يشاركون بعمق في الاقتصاد غير الرسمي، وبطالة كبيرة بين الخريجين الشباب ومشاركة ضعيفة للغاية من الإناث في سوق العمل؛ (3) تقاسم المخاطر في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشبه مخطط المسؤولية المشتركة لصناعة التمويل الأصغر ويجب أن يكون جذابًا للأنماط الثقافية الإسلامية.

تركز الدراسة على الشباب الواسع الانتشار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يواجهون معدلات بطالة عالية وعدم التوافق بين العرض والطلب على العمالة وذلك لتشجيع إنشاء شركات ناشئة مع حوافز من أجل إضفاء الطابع الرسمي عليها (أي التسجيل). القضية هي بناء أنظمة بيئية صديقة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتوسيع حجم الأعمال والتوظيف بفضل الشراكة وإنشاء التعاونيات، بمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر.

فيما يتعلق باستهداف إضفاء الطابع الرسمي، قد يكون من الأصعب إضفاء الطابع الرسمي على وحدات الإنتاج غير الرسمية طويلة الأمد بدلاً من تشجيع تلك الوحدات التي هي في مرحلة مبكرة من التطور. يكون تفضيل الإناث والشباب ذا أهمية وله علاقة من حيث أنهما من الفئات الضعيفة. إلى جانب الزراعة، التي هي شبه غير رسمية بالكامل وتضم معظم التعاونيات، يجدر البحث في الصناعات غير الزراعية.

تتكون العينة من ستة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتونس. تشترك هذه الاقتصادات غير النفطية ذات الدخل المتوسط المنخفض في خصائص منتشرة فيما يتعلق بقضايا سوق العمل. تصف الدراسة ملامح واتجاهات العمالة غير الرسمية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من البحث المكتبي عبر قواعد البيانات والمقابلات مع الإدارة العليا لعينة من المؤسسات المختارة، وجمع المعلومات التي تتناول الدوافع والعيوب في إنشاء الأعمال التجارية الاجتماعية.

في الجزء الأول من هذه الدراسة، قام فلاديمير هلسني بتشخيص أن خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان منحازًا نحو التصنيع والبناء والتشييد بحصة ضخمة من القوى العاملة غير الرسمية، في حين تعثرت الخدمات الماهرة التي تعتمد على قوة عاملة رسمية. كما قام القطاع العام بتقليص التوظيف منذ عقد مضى كجزء من إصلاحات الاقتصاد الكلي والقطاع العام. وقد أدى هذا إلى مزيد من نقص الشواغر لفرص العمل للعمال

المستضعفين، أي العمال غير الرسميين بمن فيهم النساء. يقوم بتجميع البيانات الجزئية من استطلاعات الرأي حول سوق العمل، ومراقبي جائحة كورونا (كوفيد-19) في منتدى البحوث الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتقييم أوضاع التوظيف حسب الفئة العمرية (الشباب) والنوع الاجتماعي (الإناث)، مع التركيز على الضعف المتفشي والعمالة غير الرسمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الستة. وبأخذ هذا بعين الاعتبار، فإن التوصية ذات شقين: (1) التحقيق في القطاع غير الرسمي وتقييم الدراسات الاستقصائية في المغرب كمعيار لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. (2) المساعدة في إنشاء مراكز التوظيف والتدريب للعمال ورجال الأعمال بمساعدة الأوساط الأكاديمية الأوروبية.

في الجزء الثاني من الدراسة، يشير كريم شرابي روسهاندلر إلى المكونات الهجينة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك الكيانات الربحية والكيانات غير الهادفة للربح، أي التعاونيات والتعاضدات وكذلك الجمعيات، ويستعرض الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي. يمكن لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخاصة التعاونيات - المساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على العمال المستضعفين من خلال تزويدهم بالعقود وتجميعهم في وحدات يمكنها الاستفادة من قدراتهم ومواردهم الجماعية. في عام 2017، مثلت كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، ووظفت 5.5% من السكان النشطين. تضاعف إنشاء التعاونيات بأكثر من ثلاثة أضعاف من عام 2006 (5,276) إلى عام 2017 (19,035)، ويعمل ثلثاها في الزراعة. فيما يتعلق بالتوصيات، تتمثل إحدى القضايا الرئيسية لجميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصميم حساب فرعي، وجمع الإحصاءات وتنسيقها وتجميعها لإعلام أصحاب المصلحة بحجم واتجاهات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع خبرة ومساعدة مكتب الاحصاءات الأوروبي(يوروستات) باعتبارها حاسمة في هذا الصدد.

في الجزء الثالث، تستخدم مريم العمراني بحثًا مكتبيًا مكثفًا، بما في ذلك جمع البيانات والمقابلات المتعمقة مع مزودي معلومات رئيسيين للتوصل إلى نظرة عامة على مصادر التمويل الرئيسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعقبات التي تواجهها، مثل تقنين الائتمان من النظام المصرفي والافتقار إلى الخدمات المالية المخصصة. إلى جانب المدخرات الشخصية والمنح التي تمول في الغالب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن التمويل الجماعي ومؤسسات التمويل الأصغر لديها إمكانات كبيرة لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. تركز توصيتها على معالجة الأسباب الجذرية التي تحد من تقدم رواد الأعمال الاجتماعيين، وهو أمر أساسي لخلق بيئة مواتية لازدهار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. يجب على صانعي السياسات تصميم الحوافز المالية، وبناء قدرات المؤسسات المالية من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. يجب أن تشجع حوافز السياسة النقدية التمويل المصرفي للمؤسسات الاجتماعية. إلى جانب ذلك، هناك حاجة لتقليص متطلبات القروض وخفض سعر الفائدة للمؤسسات الاجتماعية وخاصة لرائدات الأعمال.

في الجزء الأخير، تناول فيليب أدير سياسات إضفاء الطابع الرسمي التي تتناول الاقتصاد غير الرسمي (أي السمة غير الرسمية) في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الستة. وفقًا لعملية جمع البيانات المتعمقة، والتعريفات المعيارية والحقائق المبسطة عن الاقتصاد غير الرسمي مقترنة بتغطية إحصائية متباينة وضعيفة فإن استمرار الطابع غير الرسمي الذي يؤثر في الغالب على الشباب والفئات الضعيفة لا يمنع تنقل القوى العاملة. تتضمن سياسات أسواق العمل النشطة المختلفة قضايا متضاربة (الإجبار مقابل عدم التدخل) والاستراتيجيات المتميزة (السياسات الكلية مقابل السياسات المركزة) والأهداف (الشركات مقابل العمال) وتقييم الأثر. يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر، بتمويل وإضفاء الطابع الرسمي على كل من الأعمال والموظفين غير الرسميين، وتحفيز خلق فرص العمل. إن إضفاء الطابع الرسمي على العمال غير الرسميين يفيد التوظيف، ويبرز الأنشطة التي يتم القيام بها في المنزل أو بدون مبانٍ حيث يحقق تأثيرا إحصائيا وتحسينا في الأرقام. تعمل الحماية الاجتماعية على تعزيز خلق فرص العمل في قطاع الرعاية الصحية، لا سيما داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. في المقام الثاني، تعمل التعاونيات على تحسين فرص العمل الرسمي، ومؤسسات التمويل الأصغر هي الوسيلة المناسبة التي تروج لإضفاء الطابع الرسمي كنظير لمبالغ التمويل (مؤسسات التمويل الأصغر في مصر-جمعية رجال أعمال الإسكندرية)، والتي يجب أن يتم تحديثها من أجل تجاوز رأس المال العامل وتحفيز الاستثمار في الأصول الثابتة في نهج أكثر استدامة.

بالنسبة للتوصيات، يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي (1) تقديم قروض أكبر مكرسة لاستثمار رأس المال الثابت للشركات التي تمد إضفاء الطابع الرسمي (أي الحماية الاجتماعية) للموظفين و(2) توسيع شبكة مخطط الضمان المتبادل الحالية التي تدعم مؤسسات التمويل الأصغر التي تعزز التعاونيات.